برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 10-2014/2/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 4 من جدول الأعمال

استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل

للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2014/4-A/1
8 January 2014
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد والمساءلة ورئيس الشؤون المالية: السيد M. Juneja هاتف: 066513- 2885

نائب مدير شعبة المالية والخزانة: السيد R. Van der Zee هاتف: 066513-2544

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

ملخص

برنامج الأغذية العالمي منظمة ممولة بمساهمات طوعية. ويعني ذلك أنه يجب تغطية كل نفقات تكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة من مساهمات المانحين. ويقتضي نموذج التمويل الطوعي أن يركز **البرنامج** على عملياته وأن يتجاوب مع احتياجات المستفيدين وأولويات الجهات المانحة. ولكن عدم التيقن المتأصل في هذا النموذج يمكن أن يفضي إلى تدني القيمة المتحققة من الأموال، وذلك مثلا عندما يضطر المديرون إلى اتخاذ قرارات مستندة إلى توقعات التمويل على الأجل القصير.

ولهذه الأسباب أدخل **البرنامج** آليات مالية مستندة إلى المخاطر، من قبيل التمويل بالسُلف، كي تصبح عملياته أكثر اقتصادا وكفاءة وفعالية.

ومكَّنت آليات التمويل بالسلف، مثل مرفق الشراء الآجل وتقديم القروض إلى فرادى المشروعات، **البرنامج** من التقليص كثيرا من زمن الإمداد[1] وتحسين تسليم الأغذية إلى المستفيدين في مواعيدها.

واتسع مرفق تمويل رأس المال العامل اتساعا كبيرا منذ إدخاله في عام 2005. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2013، استُخدم ما نسبته 82 في المائة من مجموع رأس المال العامل المتاح.

على أنه لا يزال يجعل من الصعب على المكاتب القطرية تخطيط عملياتها وتنفيذها بفعالية بسبب عدم التيقن من التمويل. كما لم يزد مبلغ رأس المال العامل المتاح بما يتماشى مع الزيادة في برنامج عمل **البرنامج**.

وسوف تواصل الأمانة استعراض الإطار المالي في عام 2014 بما يتفق مع الوفاء بالغرض والتحول من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية. كما أن زيادة استقرار التمويل سوف تساعد المكاتب القطرية على التخطيط مسبقا وإدارة التكاليف وتقديم الخدمات، تتيح قدرا أكبر من الشفافية لأصحاب المصلحة. وسوف يمكِّن ذلك أيضا مديري المكاتب القطرية من التيقن أكثر من تقديم الخدمات.

وتوضح هذه الوثيقة الأساس المنطقي الذي يستند إليه الاستعراض. وتتضمن الوثيقة معلومات عن الأدوات المالية التي توجد تحت تصرف **البرنامج** والمبادئ التي تستند إليها، وتعرض معلومات عن آخر مستجدات استخدام رأس المال العامل. وتقدِّم الوثيقة أيضا معلومات عن المجالات الرئيسية التي في حاجة إلى المزيد من العمل حتى يتمكن المجلس من دراستها في مرحلة مبكرة.

وسوف يقيِّم **البرنامج** سُبل توسيع آلية التمويل بالسلف من أجل زيادة استقرار تمويل العمليات القطرية، مع مراعاة آليات إدارة ما يصاحب ذلك من مخاطر. وسيجري، في هذا الصدد، استكشاف النُهج التالية:

1) زيادة حجم الاحتياطي التشغيلي؛

2) و/أو تعديل معامل الاستدانة في أدوات التمويل الفردية على أساس المخاطر الأساسية الكامنة؛

3) و/أو الأخذ بمفهوم التمويل بالسلف للمشروعات على أساس اتجاهات وتوقعات التمويل التراكمي في المكاتب القطرية.

[1] زمن الإمداد هو المدة بين بدء عملية الشراء والإفراج عن المساعدة الغذائية من المكتب القطري.

ومع سير العمل في الاستعراض، ستلتمس الأمانة موافقة المجلس على التغييرات الموصى بإدخالها على الإطار المالي **للبرنامج**.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بوثيقة "استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل" (WFP/EB.1/2014/4-A/1) وبأهداف مواصلة استعراض الإطار المالي **للبرنامج** وإطاره الزمني في عام 2014، وبالاستخدام الحالي للتمويل بالسلف. ويرحِّب المجلس بأي اقتراحات أخرى لتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- يموَّل **البرنامج** تماما بمساهمات طوعية، ويتألف برنامج عمله السنوي من متطلبات تشغيلية متوقعة وتكاليف دعم غير مباشرة تعبِّر عن الموارد المطلوبة لتقديم المساعدة الغذائية إلى المستفيدين.

2- وفي ظل عدم وجود مساهمات مقررة أو موارد أساسية، يجب أن يلتمس **البرنامج** مساهمات لتنفيذ برنامج عمله. ويتوقف مستوى العمليات تماما على مستوى المساهمات التي يتسلمها **البرنامج**. ويُطبَّق مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة على كل المساهمات من أجل ضمان استرداد كل تكاليف التشغيل وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة بما يتفق مع المادة الثالثة عشرة - 4 من اللائحة العامة.[2]

3- ويتطلب نموذج التمويل الطوعي من **البرنامج** أن يركز على عملياته وأن يستجيب لاحتياجات المستفيدين وأولويات المانحين. ولكن عدم التيقن المتأصل في هذا النموذج يمكن أن يفضي إلى تدني القيمة المتحققة من الأموال، وذلك مثلا عندما يضطر المديرون إلى اتخاذ قرارات على أساس توقعات التمويل على الأجل القصير.

4- ولهذه الأسباب طوّر **البرنامج** إطاره المالي كي يشمل آليات مالية مستندة إلى المخاطر، مثل التمويل بالسلف بغرض جعل عملياته أكثر اقتصادا وكفاءة وفعالية.

5- على أن عدم التيقن من التمويل يجعل من الصعب على المكاتب القطرية تخطيط عملياتها لأكثر من بضعة أسابيع أو أشهر أو لأكثر من سنة. ولم تطرأ أي زيادة على مبلغ رأس المال العامل المتاح بما يتفق مع الزيادة في برنامج عمل **البرنامج**. ويستخدم حاليا 82 في المائة من رأس المال العامل المتاح في التمويل بالسلف لفرادى المشروعات، ومرفق الشراء الآجل لمخزونات الأغذية المؤسسية، وتمويل خدمات المنظمة.

6- وسوف تواصل الأمانة استعراض الإطار المالي خلال عام 2014 بما يتماشى مع الوفاء الغرض والخطة الاستراتيجية (2014-2017) بغرض تعزيز القيمة مقابل النقود عن طريق زيادة استقرار تمويل العمليات القطرية.

7- وسوف يشمل الاستعراض مشاورات مع أعضاء المجلس والجهات المانحة وتقديم وثائق إضافية. وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس للنظر فيها.

8- وتلفت خطة الإدارة (2014-2016)[3] الانتباه إلى الاقتراحات الداعية مثلا إلى زيادة توافر رأس المال العامل، نظرا للاستقرار الشامل النسبي للتمويل على المستوى المؤسسي، من أجل تمكين **البرنامج** من مواكبة الطلب المتزايد من المشروعات على التمويل بالسلف. وتقترح هذه الوثيقة أسلوبا جديدا لتمويل المشروعات بالسلف على أساس تحليل اتجاهات وتوقعات التمويل التراكمية للمكاتب القطرية.

9- وسوف يتطلب ذلك إعادة تقييم نهج **البرنامج** في إدارة المخاطر المصاحبة للتمويل بالسلف. وكانت العمليات التي سارت عليها الأمانة في إدارة المخاطر من الفعالية لدرجة أن القروض التي لم تسترد منذ عام 2004 لم تتجاوز قرضا واحدا من قروض مرفق تمويل رأس المال العامل خلال مرحلته التجريبية. وتبحث الأمانة اقتراحات تدعو إلى زيادة توافر رأس المال العامل وطرائق استخدامه على أساس تدابير إدارة المخاطر التي أثبتت فعاليتها (انظر القسم الثالث).

[2] تحدَّد الاستثناءات من مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة في البندين (هـ) و(و) من المادة الثالثة عشرة - 4 من اللائحة العامة، ويتم إبلاغها إلى المجلس التنفيذي في دوراته السنوية.

[3] الوثيقة WFP/EB.2/2013/5-A/1.

القسم الأول: استعراض الإطار المالي

10- يعرض هذا القسم تقديرات وأهداف مواصلة استعراض الإطار المالي **للبرنامج**.

11- ويطور **البرنامج** منذ تسعينات القرن الماضي إطاره المالي من أجل معالجة جوانب القصور في نموذج التمويل الطوعي والتخفيف من أثر ذلك على المستفيدين. وتشمل الإجراءات المتخذة ما يلي:

1) تنفيذ نظام "الأموال التراكمية" لإدارة التكاليف المصاحبة بكفاءة أكبر؛[4]

2) إنشاء حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لموازنة التقلبات بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة؛

3) آليات التمويل بالسلف الداخلية، مثل حساب الاستجابة العاجلة ومرفق تمويل رأس المال العامل لتوفير التمويل للمشروعات مسبقا قبل تأكيد المساهمات؛

4) إنشاء مرفق الشراء الآجل لاختصار زمن الإمداد عن طريق شراء الأغذية مسبقا قبل صدور الطلبات من المشروعات؛

5) توسيع عناصر التكاليف في الإطار المالي لاستيعاب الأنواع الجديدة من التدخلات غير الغذائية، مثل النقد والقسائم، وتنمية القدرات وتعزيزها، وتحسين الشفافية؛

6) تعديل نموذج استرداد تمويل تكاليف الدعم المباشرة لتكون نسبة مئوية من تكاليف التشغيل المباشرة بدلا من أن تكون سعرا محددا لكل طن.

12- وبالرغم من هذه التحسينات، لا يزال نموذج التمويل الطوعي والنظم المالية الداعمة له يحول دون تنفيذ العمليات وأدوات المساعدة الغذائية الجديدة. ويقدَّم التمويل في العادة على دفعات في ظل قلة أو انعدام المرونة. وهذا التفتت يقوِّض التخطيط التشغيلي، خاصة ما يتعلق منه بالمكاتب القطرية؛ ويؤدي تجميع التكاليف إلى الحد من الشفافية ويزيد من صعوبة تحديد العوامل المحركة للتكاليف ومقارنتها وتحسين إدارتها.

13- ويلزم المزيد من العمل لمعالجة هذه التحديات والتشجيع على زيادة استقرار التدفقات المالية. وسوف يحدِّد استعراض الإطار المالي **للبرنامج** في عام 2014، من خلال التشاور الرسمي وغير الرسمي مع الأعضاء، ما يلزم من إجراءات لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز استقرار التمويل من أجل الوصول بأثر **البرنامج** على المستفيدين إلى مستوياته القصوى.

14- وفيما يلي أهداف استعراض الإطار المالي:

- تحقيق استقرار التمويل للمكاتب القطرية عن طريق تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل حتى يمكن تخطيط العمليات بمزيد من التيقن؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق الحد من تفتت التمويل وتوحيد التخطيط القائم على الموارد وتحسين استخدام المساهمات المتعددة الأطراف/المتعددة السنوات من أجل توسيع قدرات التمويل بالسلف؛

[4] تتألف التكاليف المصاحبة من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشرة، وتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى. ويسمح نظام "الأموال التراكمية" بتجميع تلك المكونات حتى يمكن برمجتها والالتزام بها وإنفاقها من حساب المبالغ التراكمية.

- تعزيز الشفافية في تقدير التكاليف عن طريق زيادة وضوح العوامل المحرِّكة للتكاليف، وتحسين إدارة التكاليف وزيادة استقلال المكاتب القطرية في استخدام الموارد.

15- وسوف يشمل الاستعراض تحليلا لنموذج التمويل الحالي والمخاطر المصاحبة له وتكاليف وفوائد النموذج المقترح. ويهدف ذلك إلى زيادة اللامركزية بغرض التمكين من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب خلال المراحل الأقرب إلى التنفيذ بما يتماشى مع الإصلاح التنظيمي الجاري في **البرنامج**.

16- ولا يهدف الاستعراض إلى التماس تغييرات شاملة، وسوف يوصى باتخاذ المبادرات المحددة في أثناء الاستعراض والموافقة عليها واعتمادها على أساس قيمتها والمخاطر المصاحبة لها والتغييرات المطلوبة في النُظم.

17- وسوف تتناول وثائق المجلس الأولويات الثلاث التالية:

- زيادة رأس المال العامل. ستُطرح ثلاثة اقتراحات لزيادة توافر تمويل رأس المال العامل في ظل الاستقرار النسبي للتمويل على المستوى المؤسسي والصورة العامة لمخاطر الآليات الحالية للتمويل بالسلف. وسوف يُعرض أيضا على المجلس أسلوب جديد للتمويل بالسلف للنظر فيه بالإضافة إلى السلف المقدمة على أساس توقعات التمويل العالية والمتوسطة الاحتمالات من جهات مانحة معيَّنة إلى مشروعات محددة. وسوف يتيح ذلك تمويل العمليات بالسلف على أساس اتجاهات وتوقعات الموارد على المستوى القطري.
- الحساب الواحد للمشروعات. سيقترح ذلك توحيد فئات التمويل الحالية، مثل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف التشغيل المباشرة الأخرى في آلية واحدة لضغط الميزانية. والهدف من ذلك هو زيادة المرونة وتعزيز المساءلة واتخاذ القرار على مستوى المكاتب القطرية فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي للأموال والتقيُّد في الوقت ذاته بمقتضيات إبلاغ المانحين.
- استعراض كفاءة نموذج التمويل الحالي. سيتم إجراء تقييم خارجي لنموذج التمويل الحالي خلال النصف الأول من عام 2014. وسيجري مسح استقصائي للمكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى من خلال استعراض داخلي لتحديد المجالات التي في حاجة إلى تحسين.

18- ومع سير العمل في الاستعراض، ستقوم الأمانة بإطلاع المجلس على آخر المستجدات وسوف تعرض وثائق تقترح تغييرات في الإطار المالي. وسوف تُعرض أي تغييرات مطلوبة في اللائحة المالية والنظام المالي **للبرنامج** على المجلس للموافقة عليها.

القسم الثاني: الاستخدام الحالي لرأس المال العامل

19- يتناول هذا القسم استخدام التمويل بالسلف في **البرنامج** وما يصاحب ذلك من فوائد.

خلفية التمويل بالسلف

20- حسَّن التمويل بالسلف تخطيط وتنفيذ المشروعات عن طريق زيادة استقرار التمويل وإمكانية التنبؤ به، وأسفر ذلك عن زيادات كبيرة في الكفاءة. والتمويل بالسلف يمكّن **البرنامج** من توفير الأموال مقدما قبل تلقي المساهمات لضمان الاستجابة العاجلة لاحتياجات المستفيدين، ويساهم بدور حاسم في الاستجابة للطوارئ. وترد الآليات الرئيسية في الشكل 1 وتبينها الفقرات التالية.

الشكل 1: آليات التمويل بالسلف

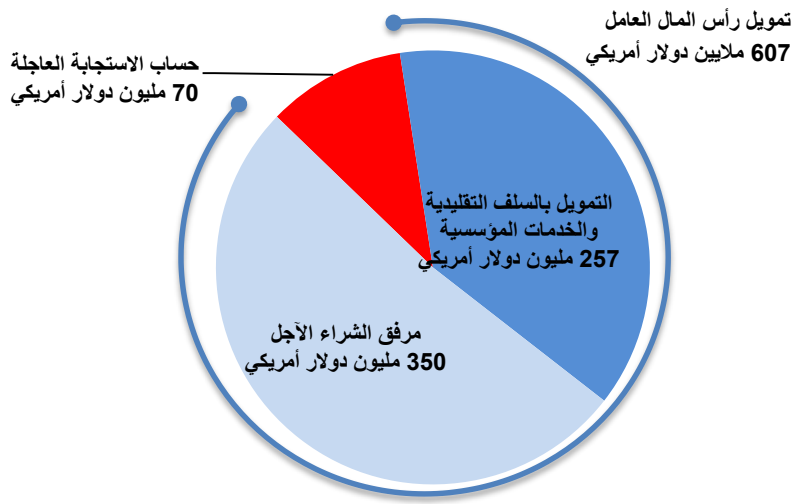

⇦ *حساب الاستجابة العاجلة*

21- حساب الاستجابة العاجلة هو آلية تمويل مرنة ومتجددة ودوارة متعددة الأطراف تمكِّن **البرنامج** من تقديم التمويل إلى المشروعات لتلبية الاحتياجات الطارئة وتمويل أنشطة الاستعداد للطوارئ. وتقدَّم السلف من حساب الاستجابة العاجلة دون أي ضمان ويمكن تحويلها إلى مِنح. ويبلغ المستوى المستهدف حاليا 70 مليون دولار أمريكي.

⇦ *مرفق تمويل رأس المال العامل*

22- اعتُمد مرفق تمويل رأس المال العامل في عام 2005[5] بعد سنة تجريبية واحدة من التمويل بالسلف. ويبلغ السقف المعتمد لمرفق تمويل رأس المال العامل حاليا 607 ملايين دولار أمريكي، ويدعمه احتياطي تشغيلي بمبلغ 101.2 مليون دولار أمريكي لإدارة المخاطر المصاحبة؛ ويعبِّر ذلك عن معامل استدانة بمقدار سدس الحد الأقصى لمرفق تمويل رأس المال العامل.

التمويل بالسلف التقليدية والخدمات المؤسسية

23- يمكِّن عنصر التمويل بالسلف التقليدية في مرفق تمويل رأس المال العامل المشروعات من الحصول على التمويل لضمان استمرارها لحين تأكيد المساهمات المتوقعة. وحالما تتأكد المساهمات المتوقعة، يسدِّد المشروع السلفة التي يكون قد حصل عليها. ويمكن بذلك للمكاتب القطرية اختصار الفترة الممتدة من إعلان الجهة المانحة عن اهتمامها بالمساهمة في عملية ما وتقديم الأغذية والخدمات إلى المستفيدين. ويتيح هذا المكوِّن أيضا تقديم سلف لتمويل الخدمات المؤسسية، من قبيل المجمَّع العالمي لتأجير المركبات ومرفق ميزنة رأس المال.

[5] الوثيقة WFP/EB.1/2005/5-C.

مرفق الشراء الآجل

24- يدار مرفق الشراء الآجل من خلال حساب خاص يتم رصد تمويله من مرفق تمويل رأس المال العامل ومساهمات المانحين المباشرة للتمكين من شراء الأغذية قبل صدور الطلبات من المشروعات. ويحتفظ **البرنامج** بأرصدة غذائية في خطوط إمداد متواصلة لمناطق جغرافية محددة سلفا لتقليص المدة الزمنية التي يستغرقها التسليم؛ وتُجدد المخزونات في ضوء الطلب الإجمالي والعجز المتوقع والموارد المتوقعة. وتصرف الأغذية للمشروعات بمجرد استلام المساهمات المؤكدة أو السلف من مرفق تمويل رأس المال العامل أو حساب الاستجابة العاجلة. وازداد باطراد المستوى المعتمد لمرفق الشراء الآجل منذ إنشائه في عام 2008 من 60 مليون دولار أمريكي حتى وصل إلى 350 مليون دولار أمريكي في ظل اتساع النطاق الجغرافي الذي تغطيه العمليات وإدراج مواد غذائية من غير الحبوب. وتشكِّل هذه العملية حاليا جزءا من سلاسل الإمداد ونُظم إدارة المخاطر.

25- ويبين الشكل 2 التسلسل الزمني للزيادات التي طرأت على مرفق تمويل رأس المال العامل ووثائق المجلس ذات الصلة بهذه الزيادات.

الشكل 2: سقف تمويل رأس المال العامل

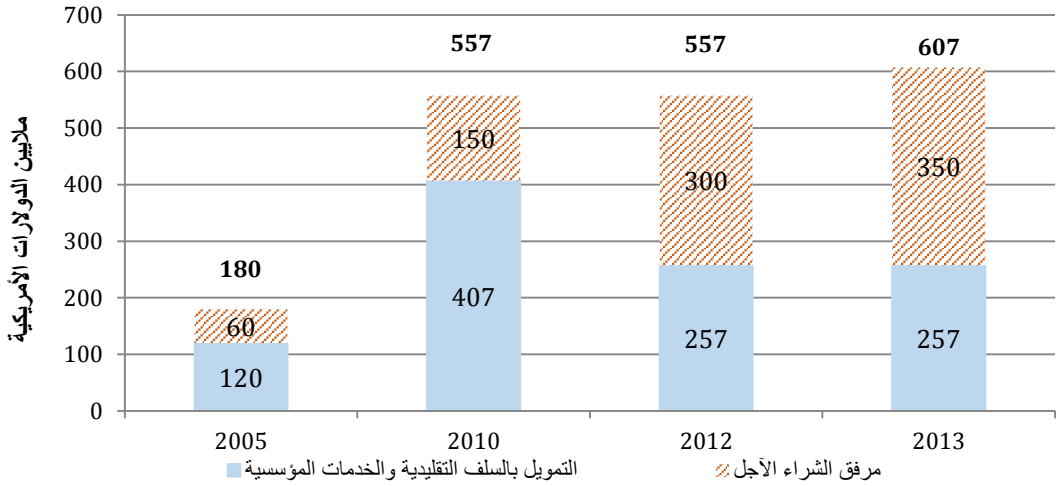

2005: الوثيقة WFP/EB.1/2005/5-C

2010: الوثيقة WFP/EB.2/2010/5-B/1

2012: الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-B/1

2013: الوثيقة WFP/EB.2/2013/5-A/1

فوائد تمويل رأس المال العامل

26- يتفاوت مستوى وتوقيت المساهمات المقدَّمة إلى **البرنامج** من سنة إلى أخرى ومن شهر إلى آخر كما هو مبيَّن في الشكل 3. ويساعد مرفق تمويل رأس المال العامل والتمويل بالسلف على تحقيق الاستقرار في التمويل الذي تحصل عليه المكاتب القطرية، وبالتالي تمكينها من تلافي انقطاع خطوط الإمداد ومواصلة تنفيذ عملياتها.

الشكل 3: المساهمات المقدَّمة إلى البرنامج
يناير/كانون الثاني 2012 - نوفمبر/تشرين الثاني 2013
(حسب تاريخ التسجيل)

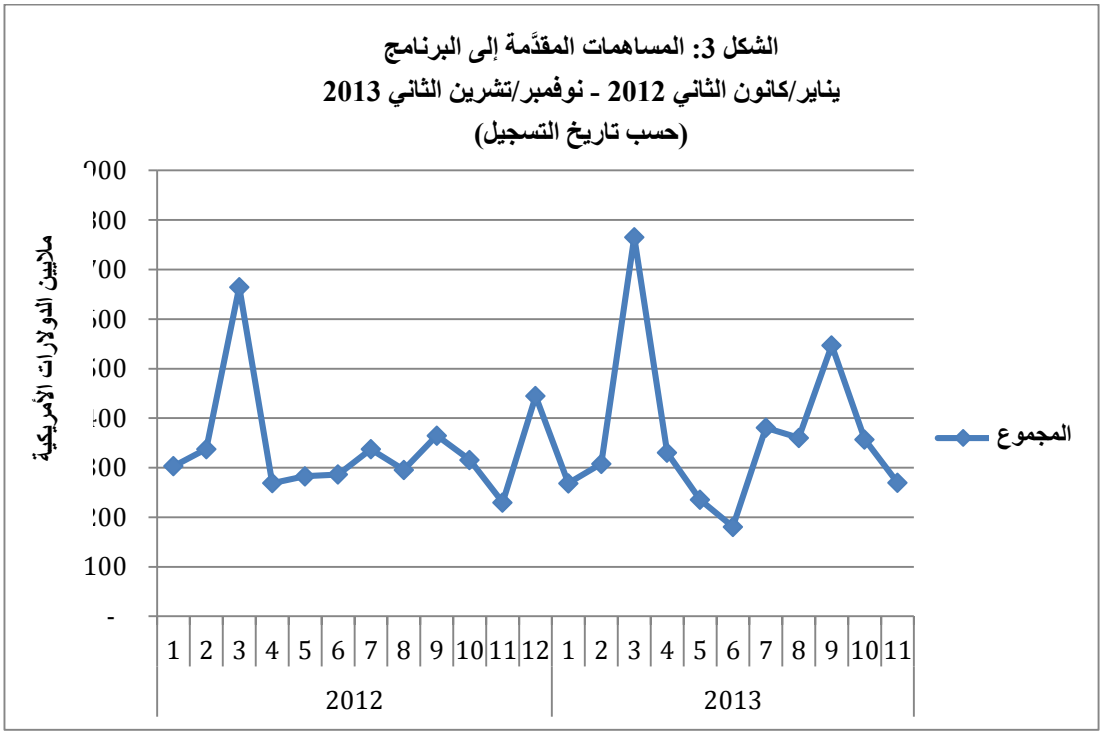

27- والتمويل بالسلف يمكِّن **البرنامج** من تخزين الأغذية مسبقا في المناطق التي قد يتعذر الوصول إليها من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الحاسمة. ونظرا للزيادة الكبيرة في مرفق الشراء الآجل الذي يصل مستواه الحالي 350 مليون دولار أمريكي، ستعزِّز الأمانة التقدم المحرز في عام 2014 عن طريق تحسين العمليات والقدرات وتعميم تطوير النُظم في عام 2014.

28- وكما جاء في تقرير الأداء السنوي لعام 2012، اختصر التمويل بالسلف التقليدية لفرادى المشروعات متوسط فترات الانتظار التي تتراوح عموما بين 100 يوم و120 يوما، بنسبة 37 في المائة. وقلص استخدام مرفق الشراء الآجل فترة انتظار تسليم الأغذية بما يبلغ شهرين ونصف شهر في المتوسط، أي 75 في المائة، مقارنة بأساليب التمويل التقليدية. ويقلل استخدام التمويل بالسلف والشراء الآجل معا المهلة الزمنية القياسية لشراء الأغذية، وهي 106 أيام، بنسبة 85 في المائة. وإذا تعرقل التمويل بالسلف أو الشراء الآجل بسبب نقص رأس المال العامل سيواجه **البرنامج** تأخيرات كبيرة في تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ.

29- ويوفِّر مرفق تمويل رأس المال العامل تمويلا بالسلف للخدمات المؤسسية، مثل المجمَّع العالمي لتأجير المركبات، والأمن الميداني، ومجموعة الأمن الغذائي، وخدمات الاتصالات، والمرفق الجديد لميزنة رأس المال. ويؤدي التمويل بالسلف إلى زيادة فعالية وتكاليف كفاءة تلك الخدمات عن طريق ضمان استمرارية العمل وتحسين تخطيط وإدارة الميزانية.

30- ويتضمن ملحق هذه الوثيقة معلومات إضافية عن التمويل بالسلف التقليدية، والخدمات المؤسسية، ومرفق الشراء الآجل.

القسم الثالث: توسيع تمويل رأس المال العامل والمفاضلة بين أنواع المخاطر

31- يتناول هذا القسم المستوى الحالي لتمويل رأس المال العامل والخيارات الثلاث المطروحة لزيادة مبلغ التمويل المتاح.

القيود على المستوى الحالي لتمويل رأس المال العامل

32- من المتوقع أن تبلغ الاحتياجات التشغيلية 5.9 مليار دولار أمريكي مخصوما منها تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2014، بزيادة نسبتها 18 في المائة عن الأرقام التخطيطية لعام 2013. ولا يشمل ذلك المتطلبات غير المنظورة التي تنشأ في أثناء السنة. وسوف تتوقف درجة تنفيذ المشروعات على مستوى الموارد المستلمة. ويتوقع **البرنامج** مساهمات قدرها 4.2 مليار دولار أمريكي في عام 2014.

33- ويؤدي استخدام مرفق تمويل رأس المال العامل ومرفق الشراء الآجل والاستخدام الكامل المتوقع لمخصصات مرفق الشراء الآجل المحددة بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي إلى تقييد توافر رأس المال العامل للأغراض الأخرى. ويبين الجدول 1 أن رأس المال العامل المتاح من مصادر أخرى غير مرفق الشراء الآجل سيتراجع إلى أدنى مستوياته خلال خمس سنوات في ظل السقف الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل والمساهمات المتوقعة.

الجدول 1: سقف مرفق تمويل رأس المال العامل كنسبة مئوية من برنامج العمل المموَّل

	برنامج العمل المموَّل *(ملايين الدولارات الأمريكية)*	**التمويل المتاح (سقف مرفق تمويل رأس المال العامل مخصوما منه مخصصات مرفق الشراء الآجل)** *(ملايين الدولارات الأمريكية)*	**توافر رأس المال العامل كنسبة مئوية من برنامج العمل**
2010	4 129	407	9.9
2011	3 597	407	11.3
2012	4 044	407	10.1
2013	4 000	257	6.4
2014	4 200	257	6.1

ملحوظة: تستند أرقام الفترة 2010-2012 إلى مجموع إيرادات المساهمات المسجَّلة في الكشوف المالية؛ وتعبِّر أرقام عام 2013 عن التقديرات الواردة في خطة الإدارة (2014-2016)؛ وأما أرقام عام 2014 فتعبِّر عن التوقعات.

اقتراحات توسيع تمويل رأس المال العامل

34- تتمتع الأمانة بسجل ينبئ بقدرتها على الإدارة المتحفظة للمخاطر المتصلة بالتمويل بالسلف، وأسفر استخدام رأس المال العامل عن تحسين الكفاءة والفعالية على المستوى التشغيلي. ويمثل مرفق تمويل رأس المال العامل أداة فعالة للاستفادة من الاستقرار النسبي الذي يتميَّز به التمويل المؤسسي السنوي في **البرنامج** للحد من تقلب وتفتت التمويل على مستوى المشروعات.

35- والغرض من الاقتراحات التالية، عندما تنفذ معا أو كل على حدة، هو زيادة توافر رأس العامل، مع مراعاة المخاطر التي ينطوي عليها ذلك:

1) زيادة حجم الاحتياطي التشغيلي الذي يدعم مرفق تمويل رأس المال العامل والمساعدة على توفير ملاذ أخير يمكن اللجوء إليه عند شطب أي سلفة؛

2) تغيير معامل الاستدانة بالنسبة لأدوات تمويل السلف الفردية على أساس المخاطر الأساسية الكامنة في كل حالة؛

3) إدخال أسلوب جديد للتمويل بالسلف من أجل توفير سلف لتمويل العمليات على أساس اتجاهات وتوقعات تدبير الموارد على المستوى القطري.

⇦ *الاقتراح الأول: زيادة حجم الاحتياطي التشغيلي*

36- الغرض من الاحتفاظ بالاحتياطي التشغيلي هو توفير حساب داخل الحساب العام بمستوى معتمد يبلغ 101.2 مليون دولار أمريكي. ويُطبِّق **البرنامج** حاليا نسبة استدانة تبلغ 1:6 مقابل الاحتياطي التشغيلي من أجل توفير 607 ملايين دولار أمريكي من رأس المال العامل.

37- وتشمل خيارات توسيع حجم الاحتياطي التشغيلي ما يلي:

- توجيه نداءات إلى المانحين لتقديم مساهمات مباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي. ومن شأن كل دولار يتم استلامه أن يحقق زيادة في مرفق تمويل رأس المال العامل قدرها ستة دولارات تتجَّدد باستمرار لتوفير المزيد من المساعدة الغذائية في الوقت المناسب للمستفيدين؛
- إيجاد مانح أو كيان لديه الاستعداد لضمان أنواع معيَّنة من التمويل بالسلف، وبالتالي الحد من اللجوء إلى الاحتياطي التشغيلي والسماح بزيادة الإقراض من خلال مرفق تمويل رأس المال العامل.

38- ولا يشمل هذا النوع من المساهمات تكاليف الدعم بما يتماشى مع البند (هـ) من المادة الثالثة عشرة - 4 من اللائحة العامة الذي ينص على أنه "لا يُطلب من الجهات المانحة التي تتبرع بأموال نقدية غير مخصصة لغرض بعينه، أو موجَّهة لحساب الاستجابة العاجلة، أو لميزانية دعم البرامج والإدارة أو الأنشطة ذات الصلة، تقديم أموال نقدية إضافية أو خدمات ملائمة للوفاء بكافة تكاليف الدعم والتشغيل ذات الصلة بمساهماتها شريطة أن لا يقع على عاتق **البرنامج** إلزام إضافي بالإبلاغ".

39- وكما تنص المادة 10 - 5 من النظام المالي، يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي في حدود لا تقل عن مستوى متفق عليه تحت إشراف المجلس واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

⇦ *الاقتراح الثاني: تعديل نسب الاستدانة بما يعبِّر عن مختلف مستويات المخاطر*

40- صُمِّمت أدوات التمويل بالسلف في **البرنامج** بما يسمح بتحقيق المستوى الأقصى من الكفاءة التشغيلية للمشروعات. وتستخدم الأدوات بما يتفق مع استراتيجية **البرنامج** بشأن إدارة المخاطر وتدعمها إجراءات محددة للتخفيف من المخاطر.

41- ويعترف **البرنامج** بالحاجة إلى إعادة تقييم نسب الاستدانة في ضوء المخاطر المصاحبة وإجراءات تخفيف حدة المخاطر. وتتناول الفقرات التالية أدوات التمويل بالسلف للكشف عن مستويات مخاطرها ولتقييم إجراءات التخفيف منها واقتراح نسب للاستدانة على أساس الخبرة المكتسبة والمستوى العام لتحمل المخاطر في **البرنامج**.

حساب الاستجابة العاجلة

42- يمكِّن حساب الاستجابة العاجلة **البرنامج** من التفاعل فورا مع أي حالة طوارئ ويحتفظ به منفصلا عن مرفق تمويل رأس المال العامل. ولا تتاح عموما مِنح أو قروض حساب الاستجابة العاجلة إلاّ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من أي عملية

طوارئ. ويجوز في الظروف الاستثنائية للغاية استخدام مِنح أو قروض حساب الاستجابة العاجلة لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة المتزايدة في عمليات الإغاثة الجارية. واعتمدت الأمانة سياسات تحكم معايير التطبيق والأنشطة المستوفية لمعايير الأهلية والسلطات المفوَّضة.

43- ولا يتعيَّن على المكاتب القطرية التي تلتمس مِنحا أو قروضا من حساب الاستجابة العاجلة تقديم ضمانات. ولذلك فإن المخاطر المصاحبة لحساب الاستجابة العاجلة تكون كبيرة. وتتم موازنة هذه المخاطر الكبيرة عن طريق عدم صرف مبالغ تتجاوز الرصيد المتاح في حساب الاستجابة العاجلة، ويعني ذلك عدم الاستدانة لرفع مستوى أموال حساب الاستجابة العاجلة من أجل تقديم قروض إضافية: معامل الاستدانة مقابل الرصيد المتاح في حساب الاستجابة العاجلة هو المعامل 1.

44- وتتلقى لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد تحديثات دورية عن مستوى حساب الاستجابة العاجلة ومعدل استخدامه. ويتم إطلاع المجلس على آخر المستجدات من خلال وثيقة إعلامية تُعرض عليه في كل دورة سنوية لتغطية السنة التقويمية السابقة.

التمويل بالسلف التقليدية للمشروعات والخدمات المؤسسية

45- إن قروض مرفق تمويل رأس المال العامل المقدمة إلى مشروعات تستخدم، كضمان، في الوقت الحالي، المساهمات المتوقعة، التي تتراوح احتمالات تحققها بين الاحتمالات القوية والاحتمالات المتوسطة، أو مخططات استرداد التكاليف[6] وقُدِّمت منذ عام 2004 سلف بلغت 3 مليارات دولار أمريكي؛ ولم يُشطب سوى قرض واحد بلغ 5.9 مليون دولار أمريكي في عام 2005 في عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعبِّر هذا السجل الحافل بالنجاح في تقديم السلف والحصول على مدفوعات السداد من المشروعات عن قوة عمليات تصريف أعمال **البرنامج** وسياساته بشأن التخفيف من المخاطر، ولكنه يبرر أيضا زيادة درجة تحمل المخاطر لتمكين عدد أكبر من العمليات من الحصول على رأس المال العامل.

46- وتشمل المخاطر المصاحبة للتمويل بالسلف ما يلي:

1) عدم تحقق المساهمات المتوقعة أو انخفاضها عن المتوقع؛
2) عدم إمكانية استخدام المساهمات في السداد؛
3) التغييرات المعاكسة في أسعار صرف النقد الأجنبي في الفترة الواقعة بين الالتزام حتى الشراء واستلام التبرعات.

47- ويقر **البرنامج** بعدم إمكانية تلافي بعض المخاطر، ويُطبِّق في إطار سعيه إلى التخفيف من المخاطر المصاحبة عملية رقابية سليمة لاعتماد السلف. وتشمل هذه العملية مراجعة الأغراض التي تقدَّم من أجلها القروض، وعوامل المخاطر بالنسبة **للبرنامج**، ومدى ملاءمة استخدام المساهمات المتوقعة كضمان، وأثرها على المستفيدين، والتحسينات في زمن التسليم.

48- ويستند إقراض المشروعات إلى احتمالات تأكيد المساهمات المتوقعة. من ذلك مثلا أنه يمكن تقديم سُلف في حدود 75 في المائة من قيمة المساهمة التي تكون احتمالات تأكيدها قوية أو 50 في المائة من المساهمة التي تكون احتمالات تأكيدها متوسطة. ولا يجوز استخدام التوقعات الضعيفة الاحتمالات كضمان. وتتطلب جميع طلبات التمويل بالسلف التي تتجاوز العتبة الحالية التي تبلغ 10 ملايين دولار أمريكي موافقة من لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد.

[6] تُستخدم تقديرات استرداد التكاليف كضمان للخدمات المؤسسية.

49- وينطوي الإقراض الداخلي للخدمات المؤسسية، مثل الأمن، وتكنولوجيا المعلومات، ومجموعة الأمن الغذائي، على مخاطر منخفضة على **البرنامج** نظرا لأن القروض يتم استردادها من خلال المساهمات أو مخططات استرداد التكاليف.

50- ويواصل **البرنامج** تشجيع المانحين على تقديم مساهمات متعددة السنوات ومتعددة الأطراف وتحسين قدرته على التنبؤ بالمساهمات بغرض دعم عملية التمويل بالسلف وبالتالي تحقيق الاستقرار التشغيلي.

51- ويستند مرفق تمويل رأس المال العامل إلى الاحتياطي التشغيلي. وإذا تعذَّر استرداد سلفة بعد الإقفال المالي للمشروع عندما تستكشف كل وسائل الاسترداد فإن الملاذ الأخير يكمن في الاحتياطي التشغيلي لاستيعاب شطب السلفة بما يتفق مع المادة 10 - 6 من النظام المالي.

52- ويقدَّم إلى المجلس، للعلم، في كل دورة سنوية تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف يكمّل تقرير الأداء السنوي.

53- ويقيِّم **البرنامج** مخاطر تمويل أي مشروع بالسلف بأنها "منخفضة" أو "متوسطة" على أساس الإجراءات المحددة للتخفيف من المخاطر وسجل السداد. وقد يسوِّغ ذلك رفع معامل الاستدانة إلى مستويات تتجاوز المعامل الحالي البالغ 6 إلى معامل قدره 10.

54- وقد تتاح في المستقبل فرص لاستخدام التمويل بالسلف للاستثمار في المجالات ذات الأولوية، مثل التغذية، بغرض تغطية نفقات المكاتب القطرية مُسبَّقا قبل استلام المساهمات. غير أن استخدام التمويل بالسلف في هذا النوع من التمويل يمكن أن يشكل خطرا أكبر. وقد يتعيَّن، كتدبير تخفيفي للمخاطر، ضمان حصول المكاتب في البداية على الأموال التي يتعهد بها المانحون لهذا الغرض وذلك لحين إنشاء سجل تتبع في هذا المضمار.

مرفق الشراء الآجل

55- يعتمد التخطيط المستقبلي والشراء الآجل على وضع خطة للطلب الإجمالي من أجل إدارة المخاطر. وتشمل هذه العملية اتجاهات الطلب التاريخية وعمليات التوزيع والشراء وتدبير الموارد، والتوقعات، والاحتياجات، وتوقعات العجز في المكاتب القطرية.

56- وفيما يلي المخاطر المحددة وإجراءات تخفيفها.[7]

- المخاطرة: احتمالات انخفاض الأسعار بعد الشراء.
  - ◊ تحليل فرص السوق والاتجاهات والعوامل الأخرى قبل إجراء المشتريات عن طريق مرفق الشراء الآجل.
  - ◊ إعطاء مخزونات المرفق المؤسسية الأولوية على مشتريات السلع المماثلة.

- المخاطرة: احتمالات عدم توافر التمويل.
  - ◊ مراعاة الاتجاهات التاريخية والمساهمات المتوقعة ذات الاحتمالات القوية أو المتوسطة عند قياس المخاطر.
  - ◊ إمكانية توزيع نوع الأغذية المشتراة في بلدان كثيرة.
  - ◊ إمكانية إعادة توجيه المشتريات إلى خطوط إمداد بديلة.

[7] حسب ما هو وارد في الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-B/1.

- المخاطرة: احتمالات تلف الأغذية أو فسادها أو فقدها.
  - ◊ تأمين الأغذية.
  - ◊ ضمان تحويل الأغذية إلى العمليات قبل تاريخ انتهاء صلاحيتها من خلال تخفيض الطلب والإدارة الصارمة للمخزونات المؤسسية.

- المخاطرة: تقييد استخدام المرفق وارتفاع التكاليف المصاحبة بسبب الشروط المفروضة من الجهات المانحة، مثل توسيم الأكياس، أو أماكن الشراء، أو تواريخ الصلاحية.
  - ◊ تعديل التوسيم بما يسمح بتسليط الضوء على الجهات المانحة.
  - ◊ إبلاغ الجهات المانحة بالقيود وإيجاد حلول لها.

57- وتعتبر المخاطر المتصلة بمرفق الشراء الآجل متوسطة. ويستند ذلك إلى توقعات المساهمات العالمية أو الإقليمية ونجاح سجل المشتريات باستخدام مرفق الشراء الآجل والمبيعات إلى المشروعات. وسوف تستند أي زيادة في نسبة الاستدانة من 1:6 إلى 1:8، على سبيل المثال، إلى عمليات محددة لتخفيف المخاطر، وسوف تكفل زيادة تعميم الشراء الآجل في سلسلة إمدادات **البرنامج**. ومن شأن زيادة نسبة الاستدانة في مرفق الشراء الآجل أن ترفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل وتمكّن من إصدار تراخيص مرفق الشراء الآجل المرتبطة بتكاليف الأغذية المتوقعة.

⇦ *الاقتراح الثالث: التمويل بالسلف المجمَّعة*

58- يركز هذا الاقتراح على طريقة جديدة ومختلفة لتقييم ضمانات التمويل بالسلف. ويسمح التمويل بالسلف المجمعة بتقديم قروض على أساس المساهمات الإجمالية السنوية المتوقعة للمكاتب القطرية كضمان بدلا من المساهمات التي تتراوح احتمالات تأكيدها بين متوسطة وقوية المقدمة من المانحين إلى مشروعات بعينها. وتُمنح المكاتب القطرية تمويلا بالسلف لتغطية نسبة من المساهمات المتوقعة لعملياتها.

59- وفي ظل عدم وجود تمويل أساسي لمبادرات المكاتب القطرية، تشمل فوائد هذا الأسلوب الجديد في التمويل بالسلف زيادة التمويل والاستقرار التشغيلي. ويمكن أن يقلص ذلك حالات انقطاع خطوط الإمداد ويحافظ على استمرارية الخدمة.

60- وتعترف الأمانة بأن السلف التي تستند إلى توقعات المساهمات الإجمالية تنطوي على مخاطر أكبر مقارنة بالأدوات الثابتة للتمويل بالسلف. ولكن هذا التمويل بالسلف سيقتصر على المكاتب القطرية التي لديها سجل سابق في المساهمات والتي من المرجح، على أساس تحليل اتجاهات التمويل الخاصة ببلدان محددة على نطاق المنظمة، أن تحقق مستوياتها السنوية المتوقعة من المساهمات. وستدار المخاطر أيضا عن طريق الاقتصار على منح نسبة صغيرة من المساهمات المتوقعة للحيلولة دون حدوث انقطاع في خطوط الإمداد. ولذلك فإن نسبة الاستدانة في هذا المفهوم الجديد ستكون أدنى من نسبة الاستدانة في سائر سلف مرفق تمويل رأس المال العامل.

⇦ *ملخص المفاضلة بين أنواع المخاطر في الاقتراحين الثاني والثالث*

61- يبين الجدول 2 مستويات المخاطر المحددة ومعاملات الاستدانة المقترنة بها.

الجدول 2: نظرة عامة على أنواع المخاطر ومعاملات الاستدانة			
آلية التمويل بالسلف	مستوى المخاطرة	معامل الاستدانة الحالي	معاملات الاستدانة الممكنة في المستقبل
حساب الاستجابة العاجلة	مرتفع	1:1	1:1
التمويل بالسلف المجمَّعة	متوسط/مرتفع	لا يوجد	1:5
مرفق الشراء الآجل	متوسط	1:6	1:8
التمويل بالسلف للمشروعات	منخفض/متوسط	1:6	1:10
الخدمات المؤسسية	منخفض/متوسط	1:6	1:10

62- ومن شأن تطبيق هذه المعامِلات المختلفة للاستدانة أن يفضي إلى زيادة في رأس المال العامل المتاح[8] ويكفل **للبرنامج** القدرة والموارد التي تمكنه من الاستجابة بسرعة للاحتياجات التشغيلية العاجلة أو الإقراض للمجالات ذات الأولوية.

63- ويمكن للاقتراحات الثلاثة، مجتمعة أو كل على حدة، أن تحسِّن كثيرا من الفعالية التشغيلية **للبرنامج** وتعود بالخير على من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

مقارنة الاستدانة بموجب آليات التمويل بالسلف في البرنامج مع المعايير الدولية

64- يتفهَّم **البرنامج** تماما الموقف المالي لدى "الجهات المتعاملة معه"، أي مشروعاته التي هي من داخل المنظمة. ويجب مراعاة ذلك عند مقارنة نسب الاستدانة في مرفق تمويل رأس المال العامل مع نسب الاستدانة المُطبَّقة في المصارف التي تقدِّم قروضا إلى العملاء الخارجيين.

65- وتماشيا مع استعراض رأس المال العامل لعام 2010 (الوثيقة WFP/EB.2/2010/5-B/1)، أجرت الأمانة مقارنة بين سلامة آلياتها المتبعة في التمويل بالسلف مستخدمة في ذلك معايير "كفاية رأس المال"، وهي معايير تستند إلى اتفاقات بازل بشأن رؤوس الأموال في إطار بنك التسويات الدولية.

66- وأقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام 2011 اتفاق بازل الثالث، وهو معيار تنظيمي طوعي لكفاية رأس المال المصرفي، ويتعلَّق هذا المعيار باختبار القدرة على تحمل الإجهاد ومخاطر السيولة في السوق، وسيجري الأخذ بهذا المعيار اعتبارا من 31 مارس/آذار 2018. وتماشيا مع اتفاق بازل الثالث، أعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة متطلبات دنيا جديدة لرؤوس الأموال من المستوى الأول بنسبة 6 في المائة، ومن المرجح أن يشترط المصرف المركزي الأوروبي أن يكون الحد الأدنى لنسبة رأس المال 8 في المائة.

67- ويبين الجدول 3 أن مرفق تمويل رأس المال العامل مسنود بالاحتياطي التشغيلي الذي يبلغ 101.2 مليون دولار أمريكي. ويعني السقف الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل، وهو 607 ملايين دولار أمريكي، أن نسبة الاستدانة تبلغ 1:6، أي ما يعادل 16.7 في المائة من رأس المال. ومن شأن زيادة نسبة الاستدانة إلى 1:10 أن تقلل نسبة رأس المال لتصل إلى 10 في المائة، وهي نسبة لا تزال متحفظة مقارنة بمتطلبات نسبة رأس المال المصرفي التي تتراوح بين 5 في المائة و8 في المائة.

[8] يتوقف مبلغ رأس المال العامل المتاح على خليط السُلف المختلفة.

الجدول 3: مقاربة نسبة رأس المال في آلية التمويل بالسلف						
	المستوى الحالي في البرنامج	الحد الأقصى للمستوى المقترح في البرنامج	الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة (المؤسسات المالية الهامة للنظام)	الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة (الشركات المصرفية القابضة)	معيار استعراض جودة الأصول للبنك المركزي الأوروبي لعام 2014	اتفاق بازل الثالث*
نسبة الاستدانة	6.0	10.0	16.7	20.0	12.5	14.3
نسبة رأس المال من المستوى الأول (النسبة المئوية)	16.7	10.0	6.0	5.0	8.0	7.0

*يشمل احتياطي رأسمالي للوقاية

خاتمة

68- تتناول هذه الوثيقة الإطار المالي **للبرنامج** بغرض تحسين كفاءة وفعالية تدخلاته عن طريق زيادة إمكانية التنبؤ بتمويل المشروعات والقدرة على إداراتها. ويرجى من أعضاء المجلس النظر في الاقتراحات، التي تتطلع الأمانة إلى تجهيزها للعرض على المجلس في دورته السنوية لعام 2014 بقصد إقرارها.

الملحق

يتضمن هذا الملحق معلومات أساسية عن مستويات التمويل بالسلف التقليدية وتمويل الخدمات المؤسسية ومرفق الشراء الآجل.

التمويل بالسلف التقليدية

1- في عام 2012، قُدمت 120 سلفة بما مجموعه 636.1 مليون دولار أمريكي من مرفق تمويل رأس المال العامل (انظر الوثيقة WFP/EB.A.2013/6-K/1، الفقرات من 9 إلى 16)، شكَّلت نسبة 79 في المائة منها سلفا لعمليات فردية و3 في المائة سلفا لخدمات مؤسسية؛ وخُصِّصت النسبة المتبقية، وهي 18 في المائة، لمرفق الشراء الآجل من أجل رفع سقفه من 150 مليون دولار أمريكي إلى 300 مليون دولار أمريكي في يونيو/حزيران 2012.

2- ويبين الجدول 1 أن **البرنامج** قدَّم سلفا بمبلغ 3 مليارات دولار أمريكي منذ إنشاء مرفق تمويل رأس المال العامل في عام 2004. ويمكن أن ترجع الزيادة في استخدام التمويل بالسلف إلى تحسن توقع المساهمات، وزيادة مرونة المانحين وإلمامهم بعملية اعتماد السلف. وقلَّصت المشروعات المتلقية للسلف متوسط زمن التسليم بنسبة 37 في المائة، وحسَّنت بالتالي من الكفاءة والفعالية.

الجدول 4: قروض التمويل بالسلف (2012-2014)

السنة	عدد القروض	مجموع مبالغ السلف *(ملايين الدولارات الأمريكية)*	متوسط المبلغ *(ملايين الدولارات الأمريكية)*
2004	5	27.1	5.4
2005	10	154.5	15.5
2006	4	36.8	9.2
2007	21	157.3	7.5
2008	58	324.6	5.6
2009	35	227.1	6.5
2010	62	418.8	6.8
2011	64	439.1	6.9
2012	120	636.1	5.3
2013*	109	549.6	4.9
المجموع	**488**	**2 971.0**	**6.1**

* في 30 سبتمبر/أيلول 2013.

الخدمات المؤسسية

3- تُقر خطة الإدارة (2014-2016) بالقيود التي تحد من تمويل الاستثمارات الرأسمالية في ظل عدم وجود مصدر تتوفر له مقومات الاستدامة للتمويل على الأجل الطويل. وأنشأ **البرنامج** مرفق ميزنة رأس المال بسُلف من مرفق تمويل

رأس المال العامل بما يصل سقفه إلى 20 مليون دولار أمريكي حتى يمكن تنفيذ المشروعات الرأسمالية التي تتطلب نفقات كبيرة على الأجل القصير لتحقيق فوائد تتراوح بين متوسطة وطويلة الأجل. وسوف تجدد المشروعات موارد المرفق لسداد سلف مرفق تمويل رأس المال العامل.

4- واقترحت خطة الإدارة (2014-2016) استخدام المرحلة التجريبية لمرفق ميزنة رأس المال لتقديم سلف رأسمالية إلى نظام دعم تنفيذ اللوجستيات. وسوف تُسدَّد السلفة من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة المحسوبة على أساس الكمية الطنية حالما يتم إنشاء النظام وتتحقق الوفورات. وسوف تخضع كل المبادرات المدعومة بمرفق ميزنة رأس المال للاستعراض والموافقة وسيجري الإبلاغ عنها في كل خطة من خطط الإدارة.

مرفق الشراء الآجل

5- بدأ تجريب مرفق الشراء الآجل في عام 2008 لشراء الأغذية مقدما قبل صدور الطلبات من المشروعات. ويبلغ المستوى الحالي للمرفق 350 مليون دولار أمريكي وتتمثل أهداف المرفق في الآتي:

- تقليل زمن الإمداد لتسريع إيصال الأغذية؛
- التمكين من شراء الأغذية من البلدان النامية، حيثما أمكن، في الأوقات المواتية؛
- دعم الاستجابة للطوارئ من خلال أرصدة غذائية مخزَّنة في أماكن استراتيجية يسهل الوصول إليها بسرعة لتسليمها؛
- مساعدة المزارعين على تحقيق المستوى الأقصى من الإنتاج عن طريق تطوير معداتهم وقدراتهم على تقديم الأغذية المُجهَّزة، من قبيل الزيت النباتي، وخليط الذرة والصويا، والأغذية التكميلية الجاهزة للاستخدام؛
- استكشاف وفورات التكلفة من خلال وفورات الحجم.

6- ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2012 على تخصيص مبلغ 300 مليون دولار أمريكي لمرفق الشراء الآجل من مرفق تمويل رأس المال العامل، ويزيد هذا المبلغ بمقدار الضعف على المبلغ المعتمد في عام 2010، وذلك على أساس الزيادات التي تحققت بوضوح في كفاءة الاستجابة للطوارئ في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، والمستويات المستهدفة للشراء الآجل في عام 2013. ومكَّنت هذه الزيادة **البرنامج** من مواصلة تعميم نُهج الشراء بالسلف في سلاسل إمداداته، وإنشاء مخزونات غذائية متجددة لاختصار فترات الانتظار بأقل قدر من المخاطر المالية.

7- وبحلول منتصف عام 2013، استخدم **البرنامج** تقريبا كل المبلغ المخصص لمرفق الشراء الأجل، وهو 300 مليون دولار أمريكي، محسوبا بقيمة الأغذية والتكاليف المصاحبة، لتشغيل خطوط إمداد مرفق الشراء الأجل المتواصلة في شرق أفريقيا وغربها والجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط. على أن ذلك لم يترك أي متسع لأي استجابة كبيرة غير منظورة. ولذلك وافق المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 على رفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل من 557 مليون دولار أمريكي إلى 607 ملايين دولار أمريكي من خلال زيادة الاحتياطي التشغيلي بمبلغ 8.3 مليون دولار أمريكي. وسوف يمكِّن ذلك من تحقيق زيادة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي في مرفق الشراء الآجل للاستجابة للاحتياجات غير المنظورة.

8- ويبين الشكلان 1 و2 التطور الزمني لزيادات مرفق الشراء الآجل وكيفية استخدامها.

الشكل 1: التطور الزمني لقدرة مرفق الشراء الآجل

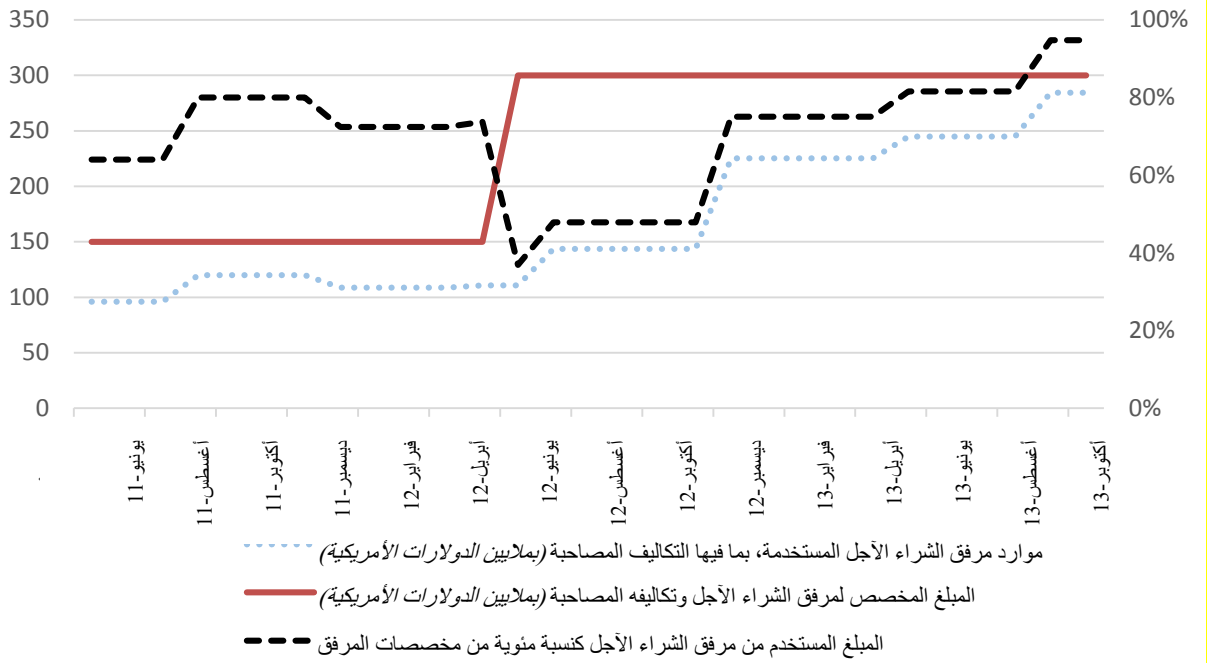

الشكل 2: طرح خطوط الإمداد ومستويات القدرة على الشراء[1]

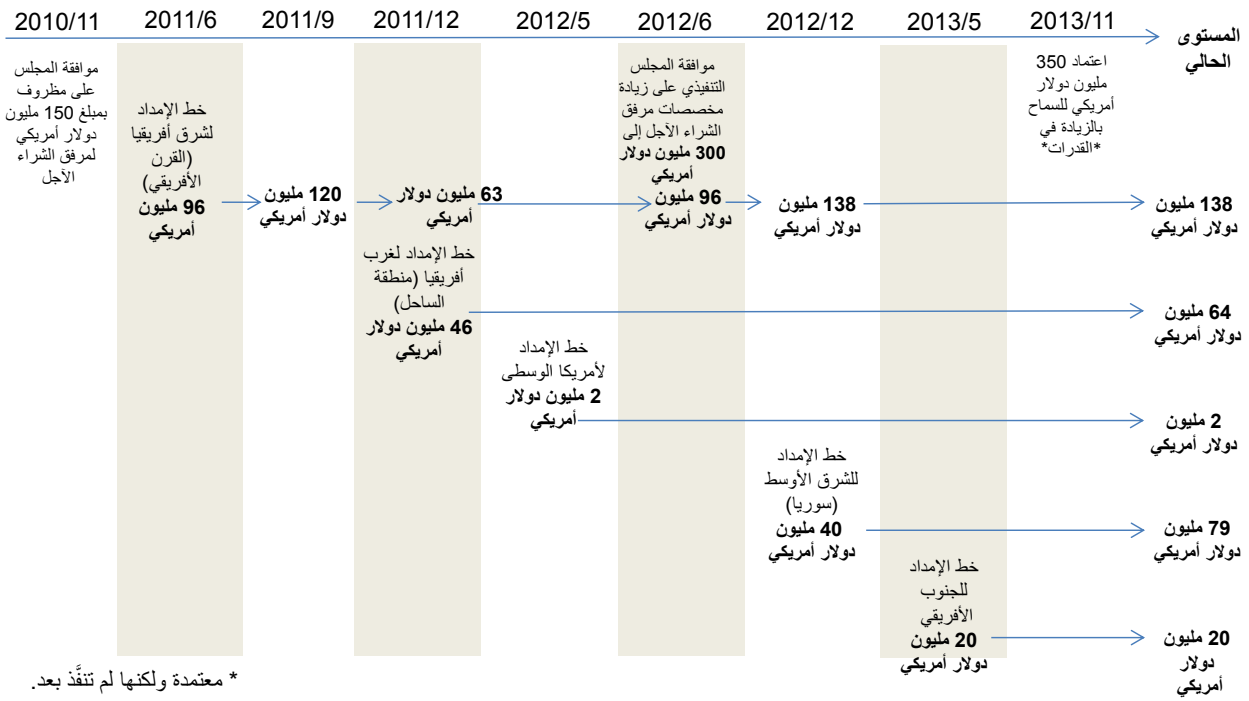

9- ومنذ طرح مرفق الشراء الآجل في يوليو/تموز 2011، تم شراء 2.1 مليون طن متري من الأغذية بما قيمته مليار دولار أمريكي. وأُجريت مشتريات باستخدام مرفق الشراء الآجل بما يصل إلى 870 000 طن متري في الفترة من

[1] تشير مستويات القدرة على الشراء إلى قيمة الأغذية فقط. ويبلغ في العادة متوسط التكاليف المصاحبة 20 في المائة من قيمة الأغذية وتُدرج في المستوى المعتمد لمرفق الشراء الآجل.

1 يناير/كانون الثاني حتى 30 نوفمبر/تشـــرين الثاني 2013، واشـــترت المكاتب القطرية من هذه الكمية 000 814 طن متري. ويبين الجدول الثاني مؤشرات الأداء لعام 2013 بالنسبة لخطوط الإمداد الكبيرة الحجم في العمليات الكبرى.

الجدول 2: مؤشرات الأداء الرئيسية لعام 2013 لخطوط الإمداد النشطة (في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013)

المؤشر	الوحدة	شرق أفريقيا	غرب أفريقيا	الشرق الأوسط	الجنوب الأفريقي*
المهلة التمهيدية لاستخدام خط الإمداد التقليدي	بالأيام	108	104	68	120
المهلة التمهيدية لاستخدام خط إمداد مرفق الشراء الآجل	بالأيام	20	20	25	39
مجموع مشتريات مرفق الشراء الآجل	بالأطنان المترية	412 000	137 000	255 000	65 000
مجموع المبيعات للمكاتب القطرية	بالأطنان المترية	439 000**	127 000	197 000	51 000
متوسط خط الإمداد	بالأطنان المترية	240 000	48 000	38 000	25 000
تغطية الطلبات الممولة	بالشهور	5	5	3	4
رأس المال المستخدم	بملايين الدولارات الأمريكية	181	84	177	25
رأس المال المتجدد	بملايين الدولارات الأمريكية	196	88	150	22
دوران رأس المال	الدورة/السنة	2.0	3.2	5.2	2.5

* اعتبارا من يوليو/تموز 2013.

** تجددت بعض المبيعات مقابل المشتريات التي أجريت في عام 2012.

10- ومن المؤكد أن مرفق الشـــراء الآجل قد حسَّـــن الكفاءة التشـــغيلية **للبرنامج** كما هو ملحوظ من التقييمات الخارجية والمؤشـرات في تقارير الأداء السـنوية المتعاقبة. وسـوف تعزِّز الأمانة القدرات ذات الصـلة في عام 2014 وسـتعمل على تعميم التطور الذي شـهدته النُظم في منتصـف عام 2013 بغرض الوصـول بنهج الشـراء الآجل إلى مسـتوياته المثلى؛ وسيجري النظر في عقود شراء الأغذية الجديدة، وسيتم إدخال تحسينات على إدارة سلسلة الإمداد لتحقيق الاستفادة المثلى من مخصصـات مرفق الشـراء الآجل. وسـيراجع المرفق دوريا لمواءمته مع مسـتويات مشـتريات السـلع الغذائية المتوقعة، وستقترح أي تعديلات مطلوبة في خطط الإدارة المقبلة.